المصدر: الجمهورية
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ١٩٧١/٥/١١

الحراسة .. إجراء سياسى لاقانونى

وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون الحراسات الجديد تمهيدا لعرضه على مجلس الامة .

والمشروع الجديد تم اعداده بناء على القرار الذى اصدره الرئيس انور السادات فى ٢٩ ديسمبر الماضى ، واستند فيه الى بيان ٣٠ مارس ، وما اشار اليه من ضرورة تقنين الثورة .

وبعيدا عن التفصيلات القانونية والفنية للمشروع ، فان اهم ما ينص عليه ينحصر فى ثلاث نقاط :

- تحديد الحالات الرئيسية التى تفرض فيها الحراسة وهى حالات استغلال المنصب او الوظيفة ، واستخدام الغش والتواطؤ او الرشوة ، واعتياد الاتجار فى الممنوعات ، وتهريب المخدرات او الاتجار فيها ، واعتياد الاستيلاء على الاموال العامة او الخاصة بغير وجه حق ، واخيرا لدرء خطر عن المجتمع .
- ضرورة انقضاء الحراسة خلال خمس سنوات من فرضها .
- ان يتولى القضاء تنظيم كافة الاجراءات المتعلقة بفرض الحراسة او الغائها هو بالاساس قرار سياسى يمكن ان يحاط ٤ مستشارين و٣ مواطنين برئاسة احد نواب رئيس محكمة النقض .

وحتى نفهم مدلولات هذه النصوص ، ينبغى ان نتذكر ان تاريخ الحراسة فى مصر بعد الثورة يرجع الى عام ١٩٥٢ عندما صدر اول مرسوم بفرض الحراسة على اموال الملك السابق فاروق .

بعد ذلك مرت الحراسة من حيث هدفها ووظيفتها بثلاث مراحل متكاملة :

الاولى : ابتداء من عام ١٩٥٢ حتى ١٩٦١ ، كانت اجراءات فرض الحراسة جزءا من معركة الشعب الوطنية ضد اعدائه الخارجيين حيث طبقت على اموال الرعايا الانجليز والفرنسيين والاستراليين فى مصر ابان العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦ ، كما كانت اداة لتاكيد دور مصر فى حركة التحرر الوطنى العالمية ، حيث طبقت الحراسة على اموال الرعايا البلجيكيين فى مصر عام ١٩٦١ بسبب موقف بلجيكا من ازمة الكونغو .

الثانية : من عام ١٩٦١ وصدور القوانين الاشتراكية حتى يونيو ١٩٦٧ ، وكانت اجراءات الحراسة خلالها جزءا من معركة الشعب الاجتماعية ، هدفها تصفية طبقة الملاك والراسماليين فى الداخل حماية لعملية التحول الاشتراكى .

الثالثة : من يونيو ١٩٦٧ حتى الان ، واستندت اجراءات الحراسة فيها الى قوانين الطوارىء ، وتدابير امن الدولة ، حماية للمجتمع فى وقت الحرب .

وما يؤكده هذا التطور فى مفهوم الحراسة وهدفها ، ان فرض الحراسة او الغائها هو بالاساس قرار سياسى يمكن ان يحاط بضمانات وضوابط قانونية وليس العكس ، وان هذه الضمانات والضوابط مطلوبة بالقدر الذى لايمس فكرة الحراسة نفسها كسلاح استخدم ويستخدم لحماية المجتمع وتاكيد مبادئه ، وانما يكون هدفها حماية هذه الفكرة وضمان عدم الاساءة الى وظيفتها او الانحراف بها ، وذلك ما نعتقد ان مناقشة المشروع الجديد سوف تضعه فى الاعتبار .